ما اختُلِفَ في إعماله من الحُروف

د. علي بن الحسن بن هاشم السِّرْحانيّ
الأستاذ المشارك في قسم اللغة العربية،
كلية الآداب، جامعة الطائف

تاريخ التحكيم: ٢٢/ ٥/ ١٤٣٧ تاريخ الإفادة: ٧/ ٧/ ١٤٣٧

المستخلص:

تشغل نظرية العامل في النحو العربيّ حيّزًا كبيرًا من اهتمام علماء النحو، وتُعدّ الحروف جزءًا من هذه النظرية، وقد تقرّر عند العلماء أنّ كلّ حرف يعمل فيما اختصّ به اسمًا كان أو فعلًا، فما اختصّ بالفعل عمل فيه العمل المخصوص به وهو النصب والجزم، وما اختصّ بالاسم عمل فيه العمل المخصوص به وهو الجرّ، وما كان غير مختصّ لا يعمل فيهما شيئًا، ما لم يكن ممّا شُبّه بالفعل كـ (إنّ) وأخواتها. وقد تناول هذا البحث ما كان غير مختصّ من الحروف، ممّا وقع الخلاف في إعماله، فعرض هذه الحروف وذكر مذاهب المانعين والمثبتين، ودرس آراء كُلّ فريق دراسة علمية وقفت على حجج كلّ فريق، وناقشتها ووصلت إلى الرأي الأصوب، في نظر الباحث، وقد شملت هذه الدراسة خمسة أنواع من هذه الحروف جاءت على النحو الآتي: الأحرف المشبهة بـ (ليس): وهي: (لا) و(لاتَ) و(إنْ)، (لا) النافية للجنس، (إلاّ) الاستثنائية، (لعلّ) في لغة عُقيل و(متى) في لغة هُذيل من حروف الجرّ، حرف النّداء.

الكلمات المفتاحية:

اختلفَ، الحَرْف، الإعمال، اختلاف، تعمل، النحويون، الخلاف.

المقدّمـة

الحمد لله ذي الفضل والإنعام، والصلاة والسلام على خير الأنام، نبيّنا محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه الميامين الكرام، وبعد:

فإنّ نظرية العامل التي قام عليها النحو العربيّ واستوى على سوقه، قد ضبطت أصوله، ونظّمت فروعه، وكانت المعين الذي لا ينضب لدارسي النحو قديمًا وحديثًا، فمنها ينهلون في تقعيد قواعدهم، وعنها يصدرون في تقريب القواعد للشُّداة والمبتدئين، وبها يرُدّون الفروع إلى الأصول، حتّى أضحى علم النحو العربيّ منضبطًا، سهل القياد في أيدي دارسي العربية والمهتمين بشأنها، ولم تتأثر بما نالها من نقد وتهوين من شأنها إلى يومنا هذا.

وأقوى هذه العوامل الفعل؛ إذ هو الأصل في العمل، وما كان بمعناه من المشتقّات النحوية العاملة، وما كان من الحرف مختصًّا بشيء عمل فيه ذلك العمل المعين، فما اختصّ بالفعل عمل فيه النصب والجزم، كنواصب المضارع وجوازمه، وحروف الجرّ لمّا اختصت بالدخول على الاسم عملت فيه الجرّ، وبعضها أُعمل لمشابهة الفعل، كـ (إنّ) وأخواتها، وهذه الحروف المشار إليها ندر مجيء الخلاف في إعمالها، وإن وقع الخلاف كان ضعيفًا، كما هو الحال في (إذن) و(لن) الناصبتين للفعل المضارع، وإنّما وقع الخلاف فيما كان غير مختصّ منها كـ (لا) و(إن) النافيتين المشبهتين بـ (ليس)، و(لا) النافية للجنس، و(إلاّ) الاستثنائية، وأحرف النداء، وبعض أحرف الجرّ في لغة بعض القبائل العربية أو بعض التراكيب.

وقد شدّني ما رأيت من الخلاف في هذا النوع من الحروف، فعزمت على تتبّعه وجمعه، فوجدته صالحًا للدرس والمناقشة؛ لما يحتويه من آراء واختيارات علمية قائمة على أسس من السماع والقياس؛ ولما فيه من مخالفة المألوف لدى كثير من الدارسين وبعض الباحثين من أنّ الخلاف محصور في الأحرف المشبّهات بـ (ليس)

وليس فيما سواها خلاف، وقد وقفت على عدد غير قليل ممّا وقع فيه الخلاف غير أنّني آثرت الاقتصار على ما أوردتُه؛ طلبًا للاختصار؛ ولأنّ بعضها لا يخلو من ضعف أو تكلّف أو شذوذ وبُعد، أو لشهرة الخلاف فيها بين المدرستين، كالخلاف فيما يُنصب بعده بإضمار (أن) المصدرية، فكان هذا البحث الموسوم بـ (ما اختُلف في إعماله من الحروف) والذي أسأل الله- جلّ وعلا- أن أكون قد وُفّقت فيما سطّرته فيه، وهُديت فيه إلى الصواب، وابتعدت فيه عن مواطن الزلل والخلل، إنّه وليّ ذلك والقادر عليه.

❐ ما اختُلف في إعماله من الأحرف المُشبّهة بـ (ليس):

ألحق العلماء أربعة أحرف بـ (ليس) تعمل عملها في رفع المبتدأ ونصب الخبر، على أنّ الأول اسمها والثاني خبرها، كما هو الحال في (كان) وأخواتها، وهذه الحروف هي: (ما) الحجازية، و(لا) النافية، و(إِنْ) النافية، و(لاتَ)، وهذه الأحرف مُشْبِهةٌ لـ (ليس) في الدلالة على النفي، وغير ذلك ممّا هو مبسوط في كتب النّحو، وغير خافٍ على أهل الاختصاص، ومقتضى عملها لمشابهة (ليس) يقتضي أن تكون فرعًا عليها في العمل، ولا بُدّ للفرع أن ينحطّ عن الأصل؛ ولهذا قُيّد هذا العمل بضوابط وشروط مُعيّنة، وهذا ممّا فصّلت القول فيه كتب النّحو، وليس هدف هذا البحث ذكر شيء من ذلك، إلاّ ما تعلّق بالخلاف في إعماله أو إهماله.

وحديثي في هذا الباب مُنحصرٌ فيما دار من خلاف في إعمال هذه الأحرف، مستثنيًا منها (ما) الحجازية؛ لعدم ورود الخلاف في جواز إعمالها أو إهمالها، إلاّ ما ذُكر من اختلاف الحجازيين والتميميين في إعمالها أو إهمالها، وتوجيه العلماء للغتيهما.

فأمّا (لا) النافية التي تعمل عمل ليس فقد وقع الخلاف في إعمالها بين العلماء بعد اكتمال شروط إعمالها وهي الشروط المشهورة في إعمال (ما) الحجازية، وهي: عدم مجيء (إنْ) بعدها، وبقاء النّفي، والترتيب بين اسمها وخبرها، مع اختصاص (لا) بالعمل في النكرات خاصّة[١]، وقد أجاز ابن جني وابن الشجري عملها في المعرفتين، فيما نقله عنهما ابن هشام في المغني[٢].

---

(١) ينظر: المقاصد ٢/ ٢٤٨.

(٢) ينظر: المغني ٣/ ٢٩٤، وأمالي الشجري ١/ ٤٣٢، ٤٣٣.

فإعمالها بالشروط المتقدمة هو قول جماعة من العلماء[١]، واحتجّوا بنحو قول الشاعر[٢]:

تَعَزَّ فَلا شَيْءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيًا ولا وَزَرٌ مِمّا قَضَى اللهُ واقِيا

وبنحو قول الآخر[٣]:

نَصَرْتُكَ إِذْ لا صَاحِبٌ غَيْرَ فَبُوِّئْتَ حِصْنًا بالكُماةِ حَصِينَا

ووصف ابن مالك في التسهيل[٤] عملها بالكثير، والمشهور، وأورد شواهد أخرى، بل جعل القياس على إعمالها في المعرفتين شائعًا، وتعقّبه أبو حيّان بأنّ عملها قليل جدًّا، بل قال: «ولو ذهب ذاهبٌ إلى أنّ (لا) لا تعمل هذا العمل لذهب مذهبًا حسنًا؛ إذ لا يُحفظ ذلك في نثر أصلًا، ولا نظم إلاّ في ذينك البيتين النادرين، ولا ينبغي أن تُبنى القواعد على ذلك، وليس في كتاب سيبويه ما يدلّ على أنّ إعمالها مسموع من العرب لا قليلًا ولا كثيرًا فيكون مقيسًا مُطّردًا...»[٥].

وقد وصف ابن الحاجب عملها بالشُّذوذ، واستظهر الرّضيُّ عدم إعمالها شذوذًا أو قياسًا، وعلّل ذلك بأنّه لم يرد في كلامهم خبر (لا) منصوبًا، كخبر (ما) و(ليس)[٦].

---

(١) منهم: سيبويه في الكتاب ٢/ ٢٩٦، والمبرد في المقتضب ٤/ ٣٨٢، والصيمري في التبصرة ١/ ٣٩١، وابن يعيش في شرح المفصل ١/ ٢١١، ٢١٢، وابن مالك في شرح التسهيل ١/ ٣٧٤، وابن هشام في المغني ٣/ ٢٩٢.

(٢) البيت بلا نسبة في شرح التسهيل ١/ ٣٧٦، والتذييل ٤/ ٢٨٢، وتمهيد القواعد/ ١٢١٥.

(٣) البيت في المصادر السابقة دون نسبة.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٣٧٤.

(٥) التذييل ٤/ ٢٨٤.

(٦) ينظر: شرح الكافية ١/ ٢٦٠، ٢٦١.

والحقُّ خلاف ما ذكر الرضيّ فقد جاء الخبر منصوبًا في البيتين المتقدمين، وغيرهما ممّا ذكره ابن مالك في شرح التسهيل، فلا سبيل إلى إنكاره.

ونقل أبو حيان، والمرادي، والشاطبي عن الأخفش منعَ إعمالها، وجَعْلَ ما بعدها مرفوعًا بالابتداء، ومنع النّصب[١]؛ لأنها ليست فعلًا فقياسها ألاّ تعمل شيئًا، وكلام الأخفش عن (لات) وحملوه على (لا)؛ إذ هي فرعٌ عنها، ونقل ابن يعيش وأبو حيّان والمرادي[٢] المنعَ عن المبرّد أيضًا، وفي المقتضب ما يدفع هذا النّقلَ؛ إذ يقول المبرّد: «وقد تُجعل (لا) بمنزلة (ليس)؛ لاجتماعهما في المعنى، ولا تعمل إلاّ في النكرة، فتقول: لا رجلٌ أفضلَ منك»[٣].

ومذهب الأخفش مرجوح عند الشاطبي[٤] لأمور ثلاثة:

أحدها: أنّ كونها حرفًا لا أثر له في المنع؛ لأنّه لم يكن مانعًا في (ما) التي هي محمولة عليها، والأخفش موافق للجمهور في عملها.

وثانيها: أنّ السماع قد جاء بإظهار الاسم مرفوعًا والخبر منصوبًا، كما مرّ آنفًا.

وثالثها: على التسليم بأنّ هذا لم يُسمعْ، فإنّ عدم تكرير (لا) مع النكرات، كما كان ذلك مع المعارف – في نحو: لا زيدٌ في الدار ولا عمرٌو – دالٌّ على أنّها عاملة عمل (ليس).

وقد جاء عن الزجّاج وابن السّراج جوازُ الإعمال والإهمال مع توافر الشروط، ووافقهما ابن خروف، ونُقل عن ابن الباذش أنّها لا تعمل إلاّ في الاسم

---

(١) ينظر: الارتشاف/ ١٢٠٨، والجنى/ ٢٩٣، والمقاصد ٢/ ٢٤٤.

(٢) ينظر: شرح المفصل ١/ ١٢٢، والجنى/ ٢٩٣.

(٣) المقتضب ٤/ ٣٨٢.

(٤) ينظر: المقاصد ٢/ ٢٤٤، ٢٤٥.

خاصّة، وهي مع اسمها في موضع مبتدأ[١].

وقد أجاب الشاطبي عمّا ذهب إليه الزجاج وابن السراج بما أجاب به الأخفش، وأنّ العمل متعيّنٌ؛ لورود السماع به[٢].

والذي أُراه أقرب للصواب أنّ (لا) تعمل في النكرات بشروطها حملًا على (ما)؛ إذ هي بمعناها، فيصحّ قياسها عليها، ولا يضيرها أنّ المسموع فيها قليل إذا قُورن بمسموع (ما)؛ وذلك لسببين:

أحدهما: أنّ القياس هنا مقبول لا مُعارض له؛ لاستوائهما في الحرفية، والمعنى، وإذا كان السماع قليلًا، والقياس يقبله ولا يدفعه فإلحاقه بما كثُر السماع فيه مقبولٌ؛ كما قاسوا (فَعولة) في النسب على فعيلة، فقالوا فيه: فَعَلِيّ، ولم يُسمع فيه إلاّ (شَنوءة) ونسبوا إليه: شَنَئِيّ، ذكر معناه الشاطبيّ[٣].

والآخر: أنّ ابن مالك ذكر أنّ إعمالها في النكرات كثير، وأورد منه في شرح التسهيل ثلاثة شواهد، بل ذهب إلى أبعد من ذلك فجعل القياس على إعمالها في المعرفة شائعًا، وهذا يدلّ على أنّها في الإعمال كـ(ما) تعمل في النكرة والمعرفة.

والكلام في (لات) كالكلام في (لا)؛ إذ قيل هي (لا) زيدت عليها التاء، وقد اختلفوا في إعمالها على ثلاثة مذاهب[٤]:

أحدها: أنّها تعمل عمل ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر، وهو مذهب

---

(١) ينظر: المصدر السابق.

(٢) ينظر: المصدر السابق.

(٣) ينظر: المقاصد ٢/ ٢٥٠.

(٤) ينظر: الارتشاف/ ١٢١١، والجنى/ ٤٨٨، والمغني٣/ ٣٥٩- ٣٦٢، وشرح التصريح١/ ١٩٩، الهمع٢/ ١٢٢.

الجمهور، واشترطوا أن يكون معمولاها اسمي زمان، وألاّ يُذكر معها إلاّ أحدُهما، ويغلُب أن يكون مرفوعَها، نحو قوله تعالى: ﴿فَنَادَواْ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[١]، فاسمها محذوف، والتقدير: ولاتَ الحينُ حينَ مناصٍ، وقُرئ شاذًّا[٢]: ﴿وَّلَاتَ حِينُ مَنَاصٍ﴾ والمحذوف هنا هو الخبر، والتقدير: ليس حينُ مناصٍ حينًا لهم، وهذا على غير الغالب، واختلفوا في معمولها فذهب سيبويه إلى أنّها لا تعمل إلاّ في لفظ الحين خاصّة؛ إذ يقول: «ولا يُجاوز بها هذا الحين رفعتَ أو نصبتَ، ولا تَمَكّنُ في الكلام كتمكُّن (ليس)، وإنّما هي مع الحين؛ كما أنّ (لَدُنْ) إنّما يُنصب بها مع (غُدْوَة)...»[٣]، ووافقه جماعة منهم الأخفش، والسيرافيّ، والزمخشريّ، وأبو البركات الأنباريّ، وابن مالك في الخلاصة[٤]، وعزا أبوحيان هذا القول إلى الفرّاء، وتبعه ابن هشام في المغني[٥]، والذي في معاني الفراء لا يُفيد التقييد بلفظ الحين، بل ظاهره إطلاقه في الأوقات، وقد نبّه إلى هذا البغدادي في الخزانة[٦].

وذهب الفارسيّ، وابن مالك في شرح التسهيل وشرح الكافية الشافية، وابن هشام[٧] إلى أنّها تعمل في الحين وما رادفه، كـ (أوان) و(ساعة) وما أشبههما، وهو قول الفراء أيضًا، كما مرّ آنفًا.

---

(١) سورة ص: ٣.

(٢) هي قراءة عيسى بن عمر، في الشواذ لابن خالويه/ ١٣٠، والفريد ٤/ ١٥١.

(٣) الكتاب ١/ ٥٨.

(٤) ينظر: معاني القرآن للأخفش٢/ ٦٧٠، وشرح الكتاب للسيرافي ٣/ ١٨، والمفصل/ ٨٢، والبيان ٢/ ٣١٢.

(٥) ينظر: الارتشاف/ ١٢١١، والمغني٣/ ٣٦١.

(٦) ينظر: الخزانة ٤/ ١٦٩، وينظر: معاني القرآن للفراء٢/ ٣٩٧.

(٧) ينظر: الشيرازيات/ ٤٨٠، ٤٨١، وشرح التسهيل١/ ٣٧٧، وشرح الكافية الشافية ١/ ٤٤٢، وشرح شذور الذهب/ ٢٠٠.

وثانيها: أنّها لا تعمل شيئًا في القياس؛ لأنّها ليست بفعل، وما جاء بعدها مرفوعًا فهو مبتدأٌ حُذف خبرُه، أو خبرٌ حُذف مبتدؤه، وما جاء منصوبًا فهو مفعول لفعل محذوف، وهذا القول عزاه الرضيّ وأبو حيّان وابن هشام[١] للأخفش، والذي في المعاني[٢] ظاهره يدلُّ على أنّ الأخفش موافق لسيبويه في إعمالها إعمال (ليس)، فلعلّ هذا للأخفش في بعض كتبه ممّا لم يصل إلينا من كتبه.

وذكر السيوطيّ في الهمع[٣] أنّ ابن العِلْج نقل في البسيط هذا المذهب عن السيرافيّ، والذي رأيته في شرح السيرافي أنّه موافق لسيبويه[٤].

وقد تقدّم الردّ على مذهب الأخفش من كلام الشاطبي في الكلام على مذهبه في إعمال (لا)، ورد الرضي مذهب الأخفش بقوله: «وفيه ضعفٌ؛ لأنّ وجوب حذف الفعل الناصب، أو خبر المبتدأ له مواضع متعيّنة»[٥].

وقد تردّد أبو حيّان في إعمال (لات) فاختار في التذييل والتكميل مذهب الأخفش، واختار في الارتشاف مذهب الجمهور[٦].

وثالثها: أنّ (لات) هي (لا) النافية للجنس، والتاء مزيدة عليها، وعليه يكون (حينَ) في الآية اسم (لا)، وخبرها محذوف، وتقديره: ولا حينَ مناصٍ لهم، وهذا القول معزوٌّ للأخفش، وذكر صاحب الخزانة أنّه للكوفيين- أيضًا-[٧].

---

(١) ينظر: شرح الكافية ٢/ ٢٢٩، والارتشاف/ ١٢١١، والمغني ٣/ ٣٦٠.

(٢) ينظر: معاني القرآن للأخفش ٢/ ٦٧٠.

(٣) ينظر: الهمع ٢/ ١٢٣.

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه ٣/ ١٨.

(٥) شرح الكافية ٢/ ٢٢٩.

(٦) ينظر: التذييل ٤/ ٢٩٣، ٢٩٤، والارتشاف/ ١٢١١.

(٧) ينظر: الارتشاف/ ١٢١١، والجنى ٤٨٨، والمغني ٣/ ٣٦٠، والخزانة ٤/ ١٧٣.

وظاهر عبارة الرضيّ أنّه يميل إلى هذا الرأي؛ إذ يقول: «ولا يمتنع دعوى كون (لات) هي (لا) التبرئة، ويُقوّيه لزوم تنكير ما أضيف (حين) إليه، فإذا انتصب (حين) بعدها فالخبر محذوفٌ، كما في (لاحولَ)، وإذا ارتفع فالاسم محذوف، أيْ: لات حينَ حينُ مناصٍ، كما في: لا عليك»(١).

والذي يظهر لي أنّ (لات) تعمل عمل ليس، كما هو مذهب الجمهور، وهي (لا) المتقدم ذكرها زيدت عليها التاء، وعملها أقيس من سابقتها؛ لأنّ تاء التأنيث لحقتها فاشتدّ شبهها بالفعل، ولا يظهر معها إلاّ منصوبها، ويُؤيّده إجماع القراء في المتواتر عليه، ويظهر لي– أيضًا– أنّها تعمل في الحين خاصّة، كما هو مذهب سيبويه ومَنْ وافقه.

وكما وقع الخلاف في إعمال (لا) و(لات) وقع في (إنْ) النافية، فأجاز إعمالها إعمال (ليس) الكسائيّ وأكثر الكوفيين، وابن السّراج، والفارسيّ، وابن جنّي، وابن مالك(٢)، ومنعه الفراء وأكثر البصريين، والمغاربة(٣)، واختلف النّقَلَةُ عن سيبويه والمبرّد فنقل السهيليّ(٤) أنّ سيبويه أجاز إعمالها، وأنّ المبرد منع من ذلك، ونقل النّحاس(٥) عكس ذلك فذكر أنّ سيبويه والفراء يرفعان، والكسائي ينصب، وهذا مذهب أبي العبّاس– يعني المبرد–.

وما نقله النحّاس هو الصحيح من مذهب المبرد؛ إذ ورد في المقتضب قولُه:

---

(١) شرح الكافية ٢/ ٢٩٩.

(٢) ينظر: التذييل ٤/ ٢٧٧، والارتشاف/ ١٢٠٧، والجنى/ ٢٠٩، وشرح التصريح ١/ ٢٠١، والهمع ٢/ ١١٦، ورأي ابن جني في المحتسب ١/ ٢٧٠، وابن مالك في شرح التسهيل ١/ ٣٧٥.

(٣) ينظر: المصادر السابقة.

(٤) ينظر: نقل السهيلي في: التذييل ٤/ ٢٧٧، والارتشاف/ ١٢٠٧، وشرح التصريح ١/ ٢٠١.

(٥) ينظر: المصادر السابقة.

«وَتَكون فِي معنى (مَا) تَقول: إنْ زيدٌ منطلقٌ، أَي: مَا زيدٌ منطلقٌ، وكان سيبويه لا يرى فيها إِلَّا رفعَ الْخَبَر؛ لأنَّها حرف نفي دخل على ابتداء وخبره، كما تدخل ألف الاستفهام فلا تُغيره، وذلك كمذهب بني تميم فِي (ما)، وغيرُه يُجِيز نصبَ الْخَبَر على التّشبيه بـ (ليس)؛ كما فُعل ذَلك فِي (ما) وهذا هو القَوْلُ؛ لأَنَّهُ لا فصل بينها وبين (ما) في المعنى، وذلك قوله عزّ وَجلّ: ﴿إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ﴾[١]، وَقَالَ: ﴿إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾[٢]...»[٣].

وذكر ابن مالك[٤] أنّ مذهب سيبويه إعمالها إعمال (ليس)، واستدلّ بقول سيبويه: «وأما (إن) مع (ما) في لغة أهل الحجاز فهي بمنزلة (ما) في قولك: إنما الثقيلة[٥] تجعلها من حروف الابتداء، وتمنعها أن تكون من حروف ليس وبمنزلتها»[٦]، قال ابن مالك: «فعُلِمَ بهذه العبارة أن في الكلام حروفًا مناسبة لـ (ليس) من جملتها (ما) ولا شيءَ من الحروف يصلح لمشاركة (ما) في هذه المناسبة إلا (إنْ) و(لا) فتعين كونهما مقصودين»[٧].

وتعقّبه أبو حيّان بأنّ المتبادر إلى الذهن أنّ قوله: «وتمنعها أن تكون من حروف ليس» مقصود به أنّها تمنعها من أن ترفع وتنصب كأخوات (ليس) التي هي

---

(١) سورة الملك: ٢٠.

(٢) سورة الكهف: ٥.

(٣) المقتضب ٢/ ٣٦٢.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٣٧٥.

(٥) كذا في الكتاب والذي في شرح التسهيل في الموضع السابق: فهي بمنزلة (ما) مع (إنّ) الثقيلة، وهو أوفق في المعنى، ولعلّ ما في الكتاب تحريف.

(٦) الكتاب ٤/ ٢٢١.

(٧) شرح التسهيل ١/ ٣٧٥.

(كان) وأخواتها، وإطلاق الحرف على الفعل والاسم إطلاق سائغ عند النحويين[١]، وما ذكره أبو حيّان هو الظاهر من كلام سيبويه.

هذه مذاهب العلماء في إعمال (إنْ) وإهمالها، ومَنْ منع إعمالها قال: هي حرف غير مختصّ تدخل على الجمل الفعلية، كقوله تعالى: ﴿وَلَئِن زَالَتَآ إِنۡ أَمۡسَكَهُمَا مِنۡ أَحَدٖ مِّنۢ بَعۡدِهِۦٓ﴾[٢] والجمل الاسمية، كقوله تعالى: ﴿إِنۡ عِندَكُم مِّن سُلۡطَٰنِۭ بِهَٰذَآ﴾[٣]، وما كانت هذه حاله فحقّه ألاّ يعمل، ومَنْ أعملها قاسها على (ما)؛ لأنّها بمعناها، وقد شاركتها في الدخول على النكرة والمعرفة[٤].

واختار أبو حيّان[٥] مذهب المُجيزين وصحّحه، وأيّده بالقياس والسّماع، القياس فلأنّها شاركت (ما) في النفي، ونفي الحال خاصّة، وفي دخولها على المعرفة والنكرة، وأمّا السّماع فقد ذكر قول أهل العالية فيما حكاه الكسائيّ من قولهم: (إنْ أَحَدٌ خيرًا من أحد إلاّ بالعافية) وقولهم: (إنْ ذلك نافِعَكَ ولا ضارَّكَ) وكذا ما حكاه الكسائي من أنّه سمع أعرابيًّا يقول: (إنَّ قائمًا) فأنكرها عليه ظانًّا أنّها المشددة وقعت على (قائم) فقال الأعرابيّ إنّما أردت: إن أنا قائمًا، فترك الهمز وأدغم النون في النون، كقوله تعالى: ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي﴾[٦].

وقرأ سعيد بن جبير: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمۡثَالُكُمۡ﴾[٧] بنصب (عبادًا) و(أمثالَكم)، وخرّجها ابن جنّي[١] في المحتسب

(١) ينظر: التذييل ٤/ ٢٧٩.

(٢) سورة فاطر: ٤١.

(٣) سورة يونس: ٦٨.

(٤) ينظر: التذييل ٤/ ٢٧٦، ٢٧٧.

(٥) المصدر السابق/ ٢٧٧، ٢٧٨.

(٦) الكهف/ ٣٨.

(٧) سورة الأعراف: ١٩٤، والقراءة منسوبة له في المحتسب ١/ ٢٧٠.

على إعمال (إن) النافية، وذكر أنّ معناها: ما الذين تدعون من دون الله عبادًا أمثالَكم في الإنسانيّة، وإنّما هي حجارة ونحوها، فضلالُكم بعبادتها أشدُّ من عبادتكم أمثالَكم.

وتعقّبه أبو حيّان[٢] بأنّ هذا التّخريج غيرُ مُتعيّن، وتحتمل أن تكون (إن) هي المخففة من الثقيلة، وجعل هذا أحسن، بل هو متعيّن لتوافق القراءتين، أمّا ما ذكره ابن جنّي ففيه تنافي القراءتين؛ إذ قراءة التشديد تقتضي أنّهم عبادٌ أمثالهم، وقراءة التّخفيف على تخريج ابن جنّي تقتضي أنّهم ليسوا كذلك، وهذا مُحال في كلام الله تعالى.

وردّ ناظر الجيش[٣] كلام شيخه، ووصفه بأنّه تعسّف كبير في التخريج؛ إذ فيه نصب المخففة الجزأين، وهذا لم يثبت للمشدّدة، فكيف يثبت لها؟ واختار كونها نافية، ولا تنافي بين القراءتين؛ فقراءة التشديد تفيد أنّهم عبادٌ أمثالُهم، والقراءة الأخرى تفيد أنّهم ليسوا عبادًا أمثالكم، بل هم عبادٌ دونكم؛ لأنّهم حجارة، فالمنفيّ كونهم أمثالهم لا كونهم عبادًا.

والذي أُراه صوابًا هو إعمال (إنْ) هذه إعمال (ما)؛ لقوّة الشبه بينهما، وورود ذلك من كلام العرب شعرًا ونثرًا، وقد تقدّم ذكر النثر، ومن الشعر قوله[٤]:

إنْ هُوَ مُسْتَوْلِيًا على أَحَدٍ إلاّ على أَضْعَفِ المَجانِينِ

=

(١) ينظر: المحتسب ١/ ٢٧٠.

(٢) ينظر: التذييل ٤/ ٢٧٨، ٢٧٩.

(٣) ينظر: تمهيد القواعد٣/ ١٢١٨.

(٤) البيت بلا نسبة في شرح التسهيل ١/ ٣٧٥، والتذييل ٤/ ٢٧٩، والجنى/ ٢٠٩.

وقول الآخر[١]:

إنِ المَرْءُ مَيْتًا بِانْقِضاءِ حَيَاتِهِ ولكِنْ بِأنْ يُبْغَى عَلَيْهِ فَيُخْذَلا

وهي لغة فصيحة تكلّم بها أهل العالية، كما حَكى ذلك عنهم العلماء، فلا سبيل إلى ردّها.

الخلاف في إعمال (لا) النافية للجنس:

تعمل (لا) هذه عمل (إنّ) فتنصب المبتدأ وترفع الخبر بشروط مذكورة في كتب النحو[٢]، غير أنّ الخلاف قد وقع في إعمالها، وهل هي عاملة في الاسم والخبر؟ أو تعمل في الاسم دون الخبر، وظاهر كلام سيبويه أنّ (لا) غير عاملة في الخبر، بل هو مرفوع بما كان مرفوعًا به قبل دخولها، أي مرفوع بالمبتدأ، و(لا) وما دخلت عليه في موضع رفع بالابتداء إذ يقول: «واعلم أن (لا) وما عملت فيه في موضع ابتداء، كما أنّك إذا قلت: هل من رجل فالكلام بمنزلة اسم مرفوع مبتدأ، وكذلك: ما مِن رجلٍ، وما مِن شيءٍ، والذي يُبنى عليه في زمان أو في مكان، ولكنك تُضمره، وإن شئت أظهرته، وكذلك: لا رجلَ، ولا شيءَ، إنّما تُريد: لا رجلَ في مكان ولا شيءَ في زمان...»[٣].

وظاهر كلام سيبويه أنّ (لا) لا تعمل في الخبر مطلقًا، سواءً كان مفردًا، أو مضافًا، أو شبيهًا به؛ إذ كلامه هنا عامٌّ غير مُخَصَّص، وحَمل كثير من العلماء كلام سيبويه على أنّه مخصوص بكون الاسم مفردًا مبنيًّا مركّبًا معها تركيب خمسةَ عشرَ، وجعلوا مذهبه في المضاف والشبيه به موافقًا لمذهب الأكثرين من أنّ الخبر في هذين

(١) البيت بلا نسبة في المصادر السابقة.

(٢) ينظر: الارتشاف/ ١٢٩٥.

(٣) الكتاب٢/ ٢٧٥.

مرفوع بـ (لا) بل جزم أبو حيّان بعدم وجود الخلاف في رفعها للخبر إذا كان مضافًا أو شبيهًا به، وإنّما وقع الخلاف في رفع الخبر إذا كان الاسم مفردًا مركّبًا معها(١).

وما قاله أبو حيّان من عدم وجود الخلاف في غير المفرد تبع فيه ابن مالك في التسهيل، وذكر الشاطبيّ أنّ عملها في الاسم متّفق عليه، ووقع الخلاف في عملها في الخبر، فقيل: الخبرُ مرفوعٌ بها إن كان غيرَ مُركّب معها عند الجميع، وإن رُكّب معها الاسم فقولان: أحدهما: أنّ الخبر مرفوع بها، والآخر: أنّه مرفوع على أنّه خبر للمبتدأ، وهو (لا) وما دخلت عليه، ثُمّ قال: فهذا على طريقة ابن مالك في التسهيل، وذكر أنّ غيره يرى أنّ في الخبر القولين، سواء رُكّب الاسم معها أو كان غير مركّب، واستدلّ بما حكاه ابن خروف وغيره من أنّ الخلاف في رافع الخبر بعد (لا) بين سيبويه والأخفش مطلقٌ غيرُ مُقيّد، بل ذكر أنّ ابن خروف نصّ عليه في نحو: لا خيرًا من زيدٍ، وهو ما ذكر فيه ابن مالك الاتفاق(٢).

وبهذا يظهر أنّ ما ذكره ابن مالك ووافقه أبو حيّان من الاتّفاق على أنّ (لا) عاملة في غير المفرد المركّب غير مُسلّم، بل الخلاف واقع في غيره.

ونُسب المذهب القائل بأنّ الرافع للمفرد هو (لا) كالمضاف والشبيه به تمامًا للأخفش، والمازني، والمبرّد وهو اختيار ابن مالك، ونُسب القول الآخر القائل بأنّ الخبر مرفوع مع المركّب بما كان مرفوعًا به قبل دخول (لا)، أي: أنّه مرفوع بالمبتدأ، لسيبويه، وذكر أبو حيّان في الارتشاف أنّه مذهب المحققين، وعزاه لسيبويه في التذييل وصحّحه(٣).

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٥٥، والارتشاف/ ١٢٩٥.

(٢) ينظر: المقاصد ٢/ ٤١٢.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٥٦، والارتشاف/ ١٢٩٥، والجنى/ ٢٩١، وقول المبرد في المقتضب ٤/ ٣٥٧، ٣٥٨.

والذي يظهر لي أنّ مذهب سيبويه يشمل الاسم المركّب وغيره، كما أشرت إليه آنفًا، وأنّ (لا) لا تعمل إلاّ في الاسم خاصّة؛ لأنّ سيبويه لم يُخصّص في النصّ السابق اسمًا معيّنًا، ويشهد لذلك ما ذكره الشاطبي عن ابن خروف وغيره من أنّ الخلاف عامٌّ في المركّب وغيره، وممّا يؤيّد ذلك أنّ ابن عصفور لمّا حكى الخلاف في رافع الخبر بعد (لا) هذه حكاه في الخبر مطلقًا؛ إذ يقول: «واختلف النّحويون في العامل في خبر (لا) إذا كانت بمعنى (إنّ)، فمنهم مَنْ قال: إنّه ارتفع بـ (لا) ومنهم مَنْ قال: ارتفع على أنّه خبر ابتداء؛ لأنّ (لا) مع بعدها بمنزلة المبتدأ ولم تعمل فيه (لا) شيئًا، وهو الصحيح؛ إذ لو كان العامل فيه (لا) لأوجب أن لا يُتبع الاسم الذي بعدها على موضعه... فدلّ ذلك على أنّ (لا) جُعلت مع الاسم بمنزلة اسم مبتدأ، ولم تعمل في الخبر شيئًا، ولذلك جاز الحمل على الموضع؛ لتمام الاسم؛ ولكون (لا) لا تعلّق لها بالخبر»[(١)].

وقد نقلت نصّه بحروفه؛ لدلالته على ما ذكرت، وقد أسقطت بعض ما استدل به، كما أسقطت احتجاجات الفريق الأوّل خشية الإطالة، وقد وقفت على نصّ لسيبويه أزعم أنّه يؤيّد ما ذكرت؛ إذ يقول في أوّل باب (لا): «و(لا) تعملُ فيما بعدها، فتنصبُه بغير تنوين، ونصبها لما بعدها كنصب (إنّ) لما بعدها»[(٢)].

ووجه الدلالة في النصّ أنّه ذكر عملها النّصبَ فيما بعدها، ولم يتعرّض لرفعها الخبر، وهو ممّا يدلّ على ما ذكرت من كون (لا) غير عاملة في الخبر عند سيبويه، والله تعالى أعلم بالصّواب.

---

(١) شرح الجمل ٢/ ٢٧٣.

(٢) الكتاب ٢/ ٢٧٤.

الخلاف في إعمال (إلاّ) الاستثنائية:

تعدّدت مذاهب العلماء في ناصب المستثنى بعد (إلاّ) فبلغت ثمانية مذاهب[١]، وتفاوتت من حيث قوّتها وضعفها، وكثُر الحديث الذي تناولها، ورجّح كُلّ فريق ما ذهب إليه، واحتجّ له، ولست بصدد الحديث عن هذه المذاهب والاحتجاج لها، وبيان راجحها ومرجوحها، إلاّ بالقدر الذي يخدم فكرة البحث ممّا دار من خلاف حول عمل (إلاّ) النصب في المستثنى، وهل العامل فيه ما قبلها مُعَدًّى إليه بواسطتها، أو هي العاملة فيه باستقلال، أو العامل فيه الفعل المتقدّم وحده؟ هذه أشهر المذاهب وأقواها، وما عداها لا يخلو من بُعد وتكلّف.

فأمّا القول بأنّ العامل فيه ما قبلها بواسطتها فهو قول السّيرافيّ وابن الباذش والفارسيّ وابن الحاجب وابن بابشاذ والرّنديّ، وعزاه الشلوبين إلى المحققين[٢]، ونسبه ابن عصفور والمالقيّ وابن يعيش إلى سيبويه[٣]، واختاره ابن الضائع[٤]، وعزاه ابن الأنباري إلى البصريين[٥].

واحتجّ أصحاب هذا المذهب بأنّ (إلاّ) حرف غير مختصّ يدخل على الاسم والفعل، نحو: ما زيدٌ إلاّ يقومُ، وما عمرٌو إلاّ ذاهبٌ، ومتى دخل الحرف على الاسم والفعل لم يعمل في واحد منهما، ولا تناقض بين عدم العمل والتعدية؛ لأنّ الحرف قد يُعدّي وهو غير عامل، كما عدّت الهمزة والتضعيف الفعل إلى المفعول به وهما

---

(١) ينظر: الجنى/ ٥١٦، ٥١٧، والمقاصد ٣/ ٣٤٩، ٣٥٠، وشرح التصريح ١/ ٣٤٩.

(٢) ينظر: شرح الجمل٢/ ٢٥٣، والتذييل ٨/ ١٨٣، والجنى/ ٥١٦، والهمع ٣/ ٢٥٢، ورأي السيرافي في شرح الكتاب ٨/ ١٨٤، وابن الحاجب في الإيضاح/ ٣٢٥.

(٣) ينظر: الجنى/ ٥١٦وفيه أنّ ابن عصفور نسبه لسيبويه، وشرح المفصل ١/ ٤١٤، ورصف المباني/ ٩١.

(٤) ينظر: التذييل ٨/ ١٨٣.

(٥) ينظر: الإنصاف/ ٢٦١.

غير عاملين، قالوا: ونظير ما ذكرنا نصبهم المفعول معه بالفعل المتقدّم بتقوية الواو له، كذا قال ابن الأنباريّ، وقال غيره لو كانت عاملة في الاسم لعملت الجرّ قياسًا على نظائرها من حروف الجرّ، ولاتّصل بها الضمير؛ لأنّ القياس في كُلّ عامل إذا دخل على الضمير أن يتّصل به(١).

وأمّا القول بأنّ الناصب له هو (إلاّ) فقد ذكر ابن الأنباريّ أنّه مذهب لبعض الكوفيين، والمبرّد والزجاج من البصريين، واختار هذا القول، ونصره أيّما نصر ابنُ مالك في التّسهيل، وعزاه لسيبويه والمبرد والجرجانيّ، وذكر أنّ مذهب سيبويه في (إلاّ) قد خَفِيَ على جمهور الشُّرّاح لكتابه(٢).

وممّن وافق ابن مالك وصحّح ما ذهب إليه ابنه بدر الدين، وابن هشام في المغني، وظاهر عبارة المراديّ، وابن عقيل في المساعد موافقة ابن مالك(٣).

وأجاب ابن مالك عن كون (إلاّ) حرفًا غير مختصّ؛ لدخولها على الفعل والاسم بأنّها مختصّة بالاسم؛ لأنّها ليست كالجزء منه، فعملت كسائر الحروف التي هي كذلك، وأنّ كُلّ فعل دخلت عليه مؤوّل بالاسم؛ ولهذا قالوا إنّ معنى قولهم: نَشدتُك اللّه إلاّ فعلتَ: ما أسألك إلاّ فِعْلَكَ، وكذا قال ابنه بدر الدين وأضاف أنّ دخول (إلاّ) على الأفعال المؤوّلة بالأسماء غير قادح في اختصاصها بالأسماء، كما لم يقدح في اختصاص الإضافة بالأسماء ورود الإضافة إلى الأفعال؛ لتأولها بالمصدر في نحو: يومَ قام زيدٌ(٤).

---

(١) ينظر: الإنصاف/ ٢٦٢، وشرح ابن الناظم ٢٩٢، والتذييل ٨/ ١٩٦، والاستغناء/ ٦٧.

(٢) ينظر: الإنصاف/ ٢٦١، وشرح التسهيل ٢/ ٢٧١فما بعدها، والمقتضب ٤/ ٣٩٠، والعوامل المائة/ ٥٢.

(٣) ينظر: شرح ابن الناظم/ ٢٩٢، والمغني ١/ ٤٥٣، والجنى/ ٥١٦، والمساعد١/ ٥٥٥.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٢٧٤، ٢٧٥، وشرح ابن الناظم/ ٢٩٢.

وأجاب ابن الناظم عن عدم عملها الجرّ بأنّ الجرّ ممتنع مع (إلاّ)؛ إذ عمل الجرّ مختصّ بالحروف التي تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء، وتنسبها إليها، و(إلاّ) لا تنسب شيئًا إلى الاسم الذي بعدها، بل هي مخرجة له عن النسبة، فلمّا كانت كذلك خالفت حروف الجرّ فعملت النصب(١).

وذكر ابن مالك في الجواب عن عدم اتصال الضمير بها، ومجيئه بعدها منفصلًا خمسة أوجه: أحدها: أنّ منصوب (إلاّ) لا مرفوعَ معه، فانفصل الضّمير تشبيهًا بمنصوب التحذير والنداء، وثانيها: أنّ الانفصال مُلتزم في التفريغ المحقّق والمقدّر فيلتزم مع عدم التفريغ، وثالثها: كراهة الاختصار بعد الاختصار؛ إذ الاستثناء بها اختصار لجملة، ومجيئه متّصلًا اختصار من المنفصل، ورابعها: أنّها أُلحقت بـ (ما) النافية في موافقة الفعل معنًى، وفي الإعمال وعدمه فأُلحقت بها في انفصال الضمير بعدها، وخامسها: مشابهتها لـ (لا) العاطفة في التوسّط، ومخالفتها لما قبلها، فجاء الضمير بعدها منفصلًا، كما هو بعد (لا) هذه(٢).

قلتُ: وفي هذا الجواب إطالة فيما حقّه الاختصار؛ إذ كان يكفيه ذكرُ أحد هذه الأوجه؛ كما صنع ابنه وابن عقيل في الجواب عن هذا، على أنني لخّصْتُ جوابَه(٣).

وقد أورد ابن مالك ثلاثة نصوص من كتاب سيبويه، يؤيّد فيها ما ذكره من أنّ سيبويه يرى هذا الرأي، وأكتفي هنا بذكر واحد منها، وصفه ابن مالك بأنّه أظهرُها، وأُحيل القارئ إلى ما بقي منها في كتاب سيبويه(٤)؛ بغية الاختصار، قال سيبويه – في خامس أبواب الاستثناء –: «حدّثنا بذلك يونس وعيسى جميعًا أنّ بعض العرب

(١) ينظر: شرح ابن الناظم/ ٢٩٣.
(٢) ينظر: شرح التسهيل ٢٧٥-٢٧٧.
(٣) ينظر: شرح ابن الناظم/ ٢٩٣، والمساعد ١/ ٥٥٥.
(٤) ينظر: الكتاب ٢/ ٣١٠، و٣٣١.

الموثوق بعربيته يقول: ما مررتُ بأحدٍ إلاّ زيدًا، وما أتاني أحدٌ إلاّ زيدًا، وعلى هذا: ما رأيتُ أحدًا إلاّ زيدًا، فتنصب (زيدًا) على غير (رأيتُ)؛ وذلك أنّك لم تجعل الآخِر بدلًا من الأول، ولكنّك جعلته منقطعًا ممّا عمل في الأوّل... وعمل فيه ما قبله، كما عمل العشرون في الدّرهم، إذا قلتَ: عشرون درهمًا»[(١)]، ثمّ قال ابن مالك[(٢)]: تصريحه بأن زيدًا في المثال منصوبٌ على لغة مَن لا يُبدل، وإنّما نصبه بغير (رأيت)، وكذلك قوله: ولكنّك جعلته منقطعًا ممّا عمل في الأوّل يدلاّن صراحة على أنّ نصبه بـ(إلاّ).

وردّ أبو حيّان[(٣)] ما استدلّ به ابن مالك، وذكر أنّ ما أورده من كلام سيبويه ليس له فيه حُجّة؛ لأنّه لا يتعيّن من انتفاء نصبه بالفعل وحده أن يكون منصوبًا بـ(إلاّ) بل بالجملة بأسرها، وكذا انقطاعه عمّا عمل في الأوّل يدلّ على أنّ الفعل لم يسلّط عليه فينصبه كما نصب (أحدًا)؛ بدليل قول سيبويه بعده: وعمل فيه ما قبله، يريد الجملة بكمالها.

قلتُ: قد ردّ أبو حيّان كلّ ما استدلّ به ابن مالك في تقرير مذهبه هذا سواء كان عن سيبويه أم عن غيره، وأغلظ له في العبارة في بعض المواضع – عليهما رحمة الله جميعًا – غير أنّ كلام سيبويه يحتمل ما قالاه، ولم يترجّح لي أحد الفهمين على الآخر، وقد اجتزأ أبو حيّان كلام سيبويه فيما ذكره فقال: وعمل فيه ما قبله، وترك قول سيبويه في التعليل: «كما عمل العشرون في الدّرهم، إذا قلتَ: عشرون درهمًا»، وهذا دليل ابن مالك، ولو استطردت في المسألة وتتبّعت الحجاج الدائر بينهما لطالت المسألة، وخرجت عن فكرة البحث، وكلامهما مثبت في كتابيهما المشار

---

(١) الكتاب٢/ ٣١٩.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٢٧٣.

(٣) ينظر: التذييل ٨/ ١٩٤.

إليهما، ومن أراد الاستزادة فليرجع إليهما.

وكما خُولف ابن مالك فيما نقله عن سيبويه خولف فيما نقله عن المبرّد، فقد قيل: إنّ مذهب المبرّد النصب بـ(أستثني) مضمرًا، كذا نقله السيرافيُّ عنه، وكذا نقله عن الزجاج[١].

ونصّ كلام المبرّد في المقتضب يحتمل القولين، إلاّ أنّه إلى قول ابن مالك أقرب؛ إذ يقول المبرّد: «... وَذَلِكَ لِأَنَّك لما قلت جَاءَنِي الْقَوْم وَقع عِنْد السَّامع أَن زيدًا فيهم، فَلَمَّا قلت إِلَّا زيدًا، كَانَت (إِلَّا) بَدَلًا من قَوْلك أَعنِي زيدًا، وَأَسْتثنى فِيمَن جَاءَنِي زيدًا فَكَانَت بَدَلا من الْفِعْل»[٢].

وذلك أنّ ابن مالك قرّر أنّ العامل (إلاّ) وأنّها بدل من الفعل، ولو كان الفعل عاملًا كان في حكم الموجود، ويلزم من ذلك الجمع بين البدل والمبدل منه في غير إتباع ولا ضرورة[٣].

وقد أبطل ابن مالك القول الأوّل بصحة تكرير الاستثناء، نحو: قبضتُ عشرةً إلاّ أربعةً إلاّ درهمًا إلاّ رُبُعًا؛ لأنّه لا فعل إلاّ (قبضتُ) فإذا جُعل مُعدّى بها لزم تعديته إلى أربعة بمعنى الحطّ، وإلى الدرهم بمعنى الجَبْر، وإلى الربع بمعنى الحطّ، وفيه استعمال فعل مُعدّى بحرف واحد، وهذا لا نظير له، وكذا لو كُرّرت (إلاّ) دون عطف في المعنى، نحو: قاموا إلاّ زيدًا إلاّ عمرًا؛ إذ الثاني موافق للأوّل في المعنى، فلو نُصبا بالفعل بتعدية (إلاّ) كان ممّا لا نظير لـه، فليس في الكلام فعل يُعدّى إلى شيئين

(١) ينظر: شرح السيرافي ٨/ ١٨٤.
(٢) المقتضب ٤/ ٣٩٠.
(٣) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٢٧٣.

دون عطف[١].

وتعقّبه أبو حيّان بأن الفعل قد يُعدّى بحرف واحد إلى معنيين مختلفين، إذا صلح الحرف لذلك، ولا فرق بين كونهما متضادين أو مختلفين، ومثّله بقولك: رأيتُ زيدًا بثيابه بالبصرة بقصدٍ منّي، فالأولى للمصاحبة والثانية للظرفية والثالثة للسببية، وكلّها متعلّقة بـ(رأيت)[٢].

وقد سكت عن الثاني، وفيما قاله نظرٌ؛ لأنّ (إلاّ) تكرّرت ومعناها واحد، والباء في مثاله لها ثلاثة معانٍ، وقوله: قد يُعدّى مشعرٌ بقلة هذا، والله أعلم!

وأمّا القول بأنّ الناصب له ما قبل (إلاّ) مستقلًّا فهو منسوب إلى ابن خروف، وحجّته في ذلك انتصاب (غير) إذا وقعت موقع ما ينتصب بعد (إلاّ) دون واسطة، فينبغي أن يكون ما بعد (إلاّ) كذلك[٣].

وقد ردّه ابن مالك بأنّه حكمٌ بما لا نظير له؛ لأنّ المنصوب على الاستثناء بعد (إلاّ) لا مقتضى له غيرُها، فلو حُذفت لم يكن لذكره معنًى؛ لأنّها إمّا عاملة فيه أو موصلة لما قبلها إليه، وأجاب عن نصب (غير) بلا واسطة بأنّ نصبها على الحال، وفيه معنى الاستثناء[٤].

وقد ذكر ابن الحاجب في الإيضاح أنّ الخلاف إنّما وقع في عامل المستثنى المتّصل، وتعدّدت المذاهب فيه، أمّا المنقطع فالعامل فيه (إلاّ)؛ لأنّها تعمل عمل (لكنّ)، وعزا الرضيّ هذا المذهب إلى المتأخرين من البصريين، وذكر أنّ الكوفيين

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٢٧٧.

(٢) ينظر: التذييل ٨/ ١٨٤.

(٣) ينظر: التذييل ٨/ ١٨٣، والجنى/ ٥١٦، وشرح التصريح ١/ ٣٤٩، والهمع ٣/ ٢٥٢.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٢٧٧، ٢٧٨.

يجعلونها بمعنى (سوى)، وما ذكره عن المتأخرين مخالف لقول سيبويه عند الرّضيّ[١]، وهو مخالف لمذهب من تقدّم ذكرهم؛ إذ المتصل والمنقطع عندهم سواء، ولم يرد عنهم التفريق بينهما.

هذا ما أردت إيراده في هذه المسألة، وأرى أنّ القولين: الأوّل والثاني مقبولان، ويجوز القول بهما دون ضعف، ولم يظهر لي وجه ترجيح أحدهما على الآخر؛ لقوة حججهما، واضطراب النقل عن المتقدمين، كسيبويه والمبرد، أمّا القول الثالث فضعيف؛ لما ذكره ابن مالك، ولم أجد له مخالفًا.

ما اختُلف في إعماله من حروف الجرّ:

ذكر العلماء من الحروف التي تعمل الجرّ ثلاثة أحرف وقع الخلاف في إعمالها، وهي (لعلّ) في لغة عُقَيْل، و(مَتى) في لغة هُذيل، و(لولا) إذا جاء بعدها الضمير المتّصل، نحو: لولاكَ، ولولاه، كما هو مذهب سيبويه، وسأقصر حديثي على الحرفين الأوّل والثاني، وأترك الحديث عن (لولا)؛ إذ فيها بحث لأستاذي الدكتور سعد بن حمدان الغامدي، تناول فيه ما دار من الخلاف بين العلماء في مثل هذا التركيب من جميع جوانبه[٢].

فأمّا الجرّ بـ(لعلّ) فهو لغة عُقَيل فيما حكاه عنهم أبو زيد، ذكر ذلك ابن جنّي، وقيّده بكسر اللام الثانية من (لعلّ)؛ إذ يقول: «... وحكى أبو زيد أنّ لغة عُقيل: لعلِّ زيدٍ منطلقٌ، بكسر اللام الآخرة من (لعلّ) وجرّ زيدٍ»[٣]، وذكر أبوحيّان أنّ أبا زيد

---

(١) ينظر: الإيضاح ١/ ٣٢٦، ٣٢٧، وشرح الكافية ٢/ ١١٦.

(٢) ينظر: مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها ج١٥ ع٢٦ ص ٦٥٣- ٦٨٨.

(٣) سرّ الصناعة/ ٤٠٧.

روى أنّ عُقيلًا يجرّون بها مفتوحة الآخر ومكسورته[١]، وممّن روى إعمالها الجرّ عن العرب الفرّاء والأخفش فيما ذكره أبو حيّان والمرادي[٢].

أمّا الأخفش فظاهر عبارته أنّ لام (لعلّ) الأولى هي المكسورة في لغة من يجرّ بها؛ ولذلك أنشد قول الشاعر[٣]:

لعلَّ اللهَ يُمْكِنُني عليها جِهارًا مِن زُهَيْرٍ أو أَسيدِ

بكسر اللام الأولى، وكذلك فهمها المحقّق فضبطها (لِعَلَّ)، وقال الأخفش بعد البيت: فهذه اللام مكسورة؛ إذ هي لام إضافة، وذكر أنّ أبا عبيدة سمع لام (لعلّ) مفتوحة عند مَنْ يجرّ بها[٤].

والذي يظهر لي أنّ الأخفش يريد اللام الثانية؛ بدليل تعليله بأنّها لام إضافة، يريد جارّة كحرف الجرّ اللام، وتوجيه كلامه كما فهمه المحقّق غير سديد؛ لأنّ أبا زيد وهو العمدة في نقل لغة عُقيل نصّ في نوادره على أنّ (لعلّ) هذه مكسورة اللام الآخرة[٥]، فهذا أمرٌ والأمر الآخر أنّ العلماء ذكروا لـ(لعلّ) اثنتي عشرة لغة[٦]، وليس فيها ما فهمه المحقّق من كسر اللام الأولى وفتح الآخرة، ولو كان هذا الفهم صحيحًا لنُقلت هذه اللغة عن الأخفش أو عن غيره، بل ذكر ابن مالك أنّ البيت أُنشد بكسر اللام الأخيرة وفتحها على اللغتين المشهورتين فيها[٧]، وهو في – نظري –

---

(١) ينظر: التذييل٥/ ١٨٠.

(٢) ينظر: التذييل٥/ ١٨٠، ١٨١، والجنى/ ٥٨٣.

(٣) هو خالد بن جعفر في الأغاني ١١/ ٥٧، وفي معاني الأخفش ١/ ٣٠٥، والجنى/ ٥٨٣بلا نسبة.

(٤) ينظر: المعاني ١/ ٣٠٥.

(٥) ينظر: النوادر/ ٣٧.

(٦) ينظر: التذييل ٥/ ١٢٨١، والجنى/ ٥٨٢.

(٧) ينظر: شرح التسهيل ٣/ ١٨٦.

مطابقٌ لما ذكره الأخفش.

وذكر ابن مالك في التسهيل، وتبعه أبو حيان في الشرح أنّ الفراء روى الجرّ بـ(عَلّ) محذوفة اللام الأولى، وأنشد عليه:

عَلَّ صُروفِ الدّهْر أوْ دُولاتِها يُدِلْننَا اللّمَّةَ مِنْ لَمّاتِها[1]

والحقُّ أَنّ الفراء أنشد هذا الرجز في المعاني، غير أنّه لم ينصّ على جرّ أو نصب؛ ولذلك ضبطه محقّقه بالنّصب، وربّما كان الضبط في المخطوط الجرَّ، وسها عنه المحقّق، والذي يظهر لي أنّ الذي في المعاني هو النصب بـ(علّ) على الأصل؛ لأنّ عادة الفراء أن ينُصّ على غير الأصل، فيقول – مثلًا – وأنشدني مجرورًا، وهذا واضح لمن قرأ معاني الفراء وتأمّلها.

وممّا استُدلّ به على إعمالها الجرّ قول كعب بن سعد الغنويّ[2]:

فقُلتُ ادْعُ أُخْرى وارْفع الصّوتَ جَهْرَةً لَعَلَّ أَبي المِغْوارِ مِنكَ قَريبُ

وكان أبو علي الفارسي يردّ عمل الجارة، ولا يرى في (لعلّ) إلاّ أنّها تعمل العمل المشهور فتنصب المبتدأ وترفع الخبر؛ ولهذا أوّل هذه الشواهد، فجعل التّقدير في بيت الغنويّ: لعلّه لأبي المغوار منك جواب قريب، فحذف موصوف قريب وضمير الشأن ولام (لعلّ) الثانية للتخفيف، وأُدغمت الأولى في لام الجرّ؛ ولذلك كُسرت، ومن فتح اللام كانت على لغة مَنْ يفتح اللام الجارّة

مع الظاهر نحو: المالُ لَزيدٍ، وبمثل قوله قال ابن الشجريّ إلاّ أنّه لم يذكر

(١) الرجز بلا نسبة في معاني الفراء ٣/ ٢٣٥، وسر الصناعة/ ٤٠٧، واللسان (زفر).

(٢) سر الصناعة/ ٤٠٧، واللسان (علل)، وشرح شواهد المغني/ ٦٩١.

ضمير الشأن[١].

ووافق ابنُ عصفور الفارسيَّ في تقدير ضمير الشأن وحذفه إلاّ أنّه جعل (أبي المغوار) مجرورًا بحرف جرّ محذوف، تقديره: لعلّ لأبي المغوار، وجعل هذا أولى من إعمالها الجرّ، مع إقراره بأنّ فيه ضرورتين: حذف ضمير الشأن، وحذف حرف الجرّ مع إبقاء عمله، غير أنّه أقرّ الجرّ لمكسورة اللام؛ لأنّها لم تعمل عمل (إنّ)[٢].

أمّا قول الفارسيّ فردّه المراديّ من ثلاثة أوجه[٣]:

أحدها: أنّه لم يُسمع تخفيف (لعلّ) في غير هذا البيت.

وثانيها: أنّها لا تعمل في ضمير الشأن.

وثالثها: أنّ فتح اللام مع الظاهر شاذٌّ.

ووصف ابن هشام[٤] ما ذهب إليه الفارسيّ بأنّه تكلّف كثير، وهو كما قال، وهذا ينطبق على قولي ابن الشجريّ وابن عصفور، وفي قول ابن عصفور ما ذكره من ارتكاب ضرورتين، وفيه -أيضًا- التفريق بين مكسورة اللام الأخيرة ومفتوحتها، وهما لغتان فيها.

والذي يظهر لي أنّه لا حاجة إلى هذه التأويلات البعيدة مع نقل الأئمة الأثبات هذه اللغة عن بعض العرب، وعن عُقيل خاصّة، فهذا سماع عن العرب، ويؤيّده القياس؛ إذ عملها الجرّ مَنْبَهَةٌ على أنّ الأصل في هذه الحروف أن تجرّ الاسم؛ لاختصاصها به، وكُلّ حرف اختصّ بالاسم ولم يكن كالجزء منه فحقّه أن

---

(١) ينظر: البصريات/ ٥٥٢، والحجة١/ ٣٣٤، وأمالي الشجري١/ ٣٦٢، والخزانة ١٠/ ٤٣١.

(٢) ينظر: شرح الجمل ١/ ٤٢٧.

(٣) ينظر: الجنى/ ٥٨٥.

(٤) ينظر: المغني ٣/ ٥١٨.

يعمل الجرّ، وخروج (إنّ) وأخواتها عن هذا؛ لشبهها بالفعل، فلمّا زالت هذه المشابهة عملت (لعلّ) الجرّ على هذه اللغة، وهذا فيه مراجعةُ أصلٍ مرفوضٍ، كذا قال الجزوليّ والمراديّ[١]، وهذا في غاية الوضوح.

وأمّا الجرّ بـ(متى) فلغة هذيل الجرّ بها فيما ذكره العلماء، وهي حينئذٍ بمعنى (من) الجارّة، فيما حكاه يعقوب عنهم، ونصّ ابن هشام على أنّها بمعنى (من) الابتدائيّة[٢]، ومنه قول ساعدة بن جُؤَيّة[٣]:

أَخْيَلَ بَرْقًا متى حابٍ لَهُ زَجَلٌ إذا يُفَتِّرُ من تَوْماضِهِ حَلَجَا

بجرّ حابٍ، والحابي هو السّحاب، ورووا عنهم قولهم: أخرجها متى كُمِّهِ، أي: منه، كذا قال ابن مالك وابن هشام والأشمونيّ[٤]، وجاء في اللسان أنّها بمعنى (في)؛ إذ يقول: «و(متى) بمعنى (في) يُقال: وَضَعْتُهُ متى كُمّي، أي: في كّمّي، وبمعنى (من) قال ساعدة بن جؤيّة...»[٥]، وذكر البيت المتقدّم، وروى الأصمعيّ أنّها في لغة هذيل بمعنى (مِن)، وأنشد لأبي ذؤيب الهذليّ[٦]:

شَرِبْنَ بماءِ البَحْرِ ثُمّ تَرَفّعَتْ متى لُجَجٍ خُضرٍ لَهُنّ نَئيجُ

أي: من لُجَجٍ، وذكر صاحب الأزهيّة أنّ الكسائيَّ حكى عن العرب – كذا ولم يُعيّن هُذيلًا- قولَهم: أخرجها مِنْ متى كُمِّهِ، أي: من وَسَطِ كُمِّهِ، وقال صاحب

---

(١) ينظر: الجزولية/ ١٢٠، والجنى/ ٥٨٢.

(٢) ينظر: أوضح المسالك٣/ ٦، والمقاصد ٣/ ٥٦٣.

(٣) اللسان (متى) والمغني ٤/ ٢٤١، وشرح شواهد المغني/ ٧٤٩.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٣/ ١٨٦، والمغني٤/ ٢٤١، وشرح الأشموني—مع حاشية الصبان- ٢/ ٧٧٠.

(٥) اللسان (متى).

(٦) رواية الأصمعي في اللسان في الموضع السابق نفسه، والبيت له في الخصائص٢/ ٨٥، والأزهية/ ٢٠١، وشرح شواهد المغني/ ٣١٩.

الأزهية وهي لغة هُذيل، وأنشد بيت أبي ذُؤيب المتقدّم، وجعل (متى) فيه بمعنى وَسَط[١]، وعلى هذا تكون (متى) اسمًا بمعنى وسط، وهي ظرف على هذا القول.

وممّن وافقه ابن الشجري؛ إذ جعلها في القول المرويّ عن الكسائيّ، وفي بيت أبي ذؤيب بمعنى وسط، ولم يذكر غيره[٢].

وكونها بمعنى وسط ذكره يس في حاشيته عن ابن ولاّد في القول المروي عنهم آنفًا، وتعقّبه بأنّ هذا لا يطّرد عندهم؛ لعدم ظهور هذا المعنى في بيت أبي ذؤيب[٣]، وذكر ابن سيده في المخصص أن (متى) في قول أبي ذؤيب تحتمل معنى (في) ووَسَط[٤].

فهذه أقوال العلماء في (متى) الجارة في لغة هُذيل، فهي إمّا جارّة بمعنى (مِنْ) الابتدائيّة، أو جارة بمعنى (في) أو هي اسم بمعنى وسط، فهي مضافة وما بعدها مضاف إليها، والذي يظهر لي – وهو قول الشاطبيّ[٥] – أنّ (متى) استعملت عند هذيل استعمالين: بمعنى وسط لدخول الجارّ عليها في رواية الكسائيّ، وبمعنى حرف الجرّ، كما في الرواية الأخرى التي لم يدخل عليها حرف الجرّ، وكما في الأبيات المستشهد بها وغيرها، وعلى هذا فهي جارّة في أحد الاستعمالين، والله تعالى أعلم!

الخلاف في إعمال حرف النِّداء:

اختلف النُّحاة في العامل في المُنادى، ولهم في ذلك مذاهب، كان حرف النداء محور هذه المذاهب، فهو إمّا عامل بنفسه، أو نائب مناب الفعل، أو هو اسم فعل

---

(١) ينظر: الأزهية/ ٢٠٠، ٢٠١.

(٢) ينظر: أمالي الشجري٢/ ٦١٤.

(٣) ينظر: حاشية يس مع شرح التصريح٢/ ٢.

(٤) ينظر: المخصص٤/ ٢٨٧.

(٥) ينظر: المقاصد ٣/ ٥٦٥.

بمعنى (أدعو)، وأقف هنا مع ما له تعلُّق بإعمال حرف النداء في المنادى أو عدم إعماله بما يخدم فكرة البحث، وقد تعدّدت هذه المذاهب وأشهرها ثلاثة:

أحدها: أنّ العامل في المُنادى فعلٌ محذوفٌ وجوبًا تقديره: أنادي أو أدعو، وعوّضوا عنه بحرف النداء، وهو مذهب سيبويه، وابن الحاجب وابن عصفور وعزاه ابن الأنباريّ إلى بعض البصريين، وذكر أبو حيّان وابن عقيل والسيوطي أنّه مذهب جمهور البصريين(١).

وثانيها: أنّ العامل حرف النداء نائبًا مناب الفعل، وهذا مذهب المبرد، وعزاه أبو حيّان إلى الفارسيّ، ونسبه ابن الأنباري إلى جمهور البصريين(٢).

وثالثها: أنّ العامل فيه هو حرف النداء نفسه، وهو معزوٌّ للفارسيّ، وبه أخذ الجرجانيّ وصاحب التخمير(٣).

والذي يتعلّق بفكرة البحث هما المذهبان الثاني والثالث، وهما – في نظري – متقاربان، ولو شئتُ لقلت: إنّهما متطابقان؛ لشدة ما بينهما من تشابه، فالقائل بأنّه عامل ناب مناب الفعل لا يرى للفعل دورًا في العمل؛ لأنّ الحرف قد سدّ مسدّه وناب عنه، ويشهد لما قلته أنّ ابن يعيش قال: «... وذهب الأكثرون إلى أن هذه الحروف هي العاملة أنفسُها دون الفعل المحذوف؛ لنيابتها عن الفعل الذي هو (أُنادي) أو (أدعو)؛ ولذلك تصل تارة بأنفسها، وتارة بحرف الجرّ، نحو قولك: يا

---

(١) ينظر: الكتاب٢/ ١٨٢، والإيضاح ١/ ٢١٩، والمقرب١/ ١٧٥، والإنصاف/ ٣٢٧، والارتشاف / ٢١٧٩، والمساعد ٢/ ٤٨٠، والهمع٣/ ٣٣.

(٢) ينظر: المقتضب ٤/ ٢٠٢، والارتشاف / ١٢٧٩، والإنصاف / ٣٢٦.

(٣) ينظر: عدة السالك – بحاشية الأوضح- ٤/ ٣، المكلل بفرائد معاني المفصل ١/ ١٩٩- رسالة دكتوراه- نقلًا عن دراسة وتحليل اختيارات أبي حيّان في التذييل/ ٢٩٩، والعوامل المائة/ ٥٢، والتخمير ١/ ٢٣٥.

زيدُ، ويا لَزيدٍ، ويا بكرُ ويا لَبكرٍ، وجرت مجرى الفعل الذي يتعدّى تارة بنفسه، وتارة بحرف الجرّ، نحو: جئتُ زيدًا، وجئتُ إلى زيد، وسمّيتُه بكرًا وسمّيتُه ببكرٍ... فجرت (يا) نفسها في العمل مَجْرى (أدعو)، كما جرى (أُنادي) مَجْراه، وصار (يا) و(أدعو) و(أُنادي) من قبيل الألفاظ المترادفة... ويُؤيِّد ما ذكرناه من جَرْيها مجرى الفعل جوازُ إمالتها مع الامتناع من إمالة الحروف من نحو: (ما) و(لا)»[١].

فقوله: هي العاملة أنفسها، وقوله بعد ذلك: لنيابتها عن الفعل يُؤيّد ما قلتُ، وقد رُدّ هذا المذهب بأنّ هذه الحروف لتنبيه المدعُوّ، وهي غير مختصة؛ لدخولها على الجملة الاسمية والجملة الفعلية، وما كان كذلك فسبيله ألاّ يعمل بنفسه، ولا بالنيابة عن الفعل؛ لأنّ النيابة لا تُوجب العمل، فحروف المعاني إنّما جيء بها عوضًا عن الأفعال لضَرْبٍ من الإيجاز والاختصار، وقد تحذف هذه الأحرف في النداء فيجتمع الحذف في النائب والمنوب، وهذا لا يجتمع، كما لم يجتمع العوض والمعوّض[٢].

وأُجيب بأنّ أحرف النداء ليست كسائر حروف المعاني؛ لأنّ حروف المعاني نائبة عن أفعال هي عبارة عن غيرها، نحو: ضربتُ زيدًا وقتلتُه وأكرمتُه، فهذه الألفاظ غير الأفعال الواصلة منك إلى زيد، أمّا أحرف النداء فإنّ حقيقة فعلك في النّداء هو نفس قولك: يا زيدُ، فلا فرق بين قولك: (أدعو) و(يا) ذكر ذلك ابن يعيش[٣].

واعتذر محقّق أوضح المسالك عن إضمار الفعل بأنّهم استغنوا عنه لظهور معناه، وأنّ المقصود بالنّداء الإنشاء وظهوره يُوهم الإخبار، وأنّ النداء كثُر في

---

(١) شرح المفصل ٤/ ٢٩.

(٢) ينظر: شرح المفصل ٤/ ٢٨، ٢٩.

(٣) المصدر السابق.

كلامهم، وأنّهم لمّا عوّضوا بالحرف لم يجمعوا بين العوض والمعوّض منه[١].

والذي يظهر لي صحّة القول بأنّ العامل فيه حرف النداء نائبًا مناب الفعل؛ لما ذكره ابن يعيش في تأييد هذا المذهب من جواز الإمالة في (يا)، ولتعليق حرف الجرّ بها؛ وبهذا احتجّ العكبريّ في ترجيح هذا المذهب، وزاد عليه بأنّ الكلام يتمّ بها وبالاسم؛ لأنّها واقعة موقعه، وأنّهم نصبوا بها، الحال، نحو: يا زيدُ راكبًا[٢]، ولا يعني هذا عدم صحة القول الآخر، بل كلاهما صحيحان، غير أنّ هذا – في نظري – أرجح، والله تعالى أعلم بالصواب.

(١) ينظر: عدة السالك – بحاشية الأوضح – ٤/ ٣.

(٢) ينظر: التبيين/ ٤٤٣.

الخاتمة

ظهر لي من خلال بحثي هذا نتائج أُجملها فيما يأتي:

- أنّ الحروف المختلف في إعمالها قد شملت أكثر الأبواب النحوية التي للحروف فيها عمل.
- أنّ الخلاف في هذه الأحرف قائم على نظرية العامل، وما أصّله المتقدمون في إعمال الحروف.
- أنّ الاحتجاج للإعمال وعدمه قد شمل السماع والقياس، وغيرها من الأصول النحوية التي قرّرها المتقدمون.
- ظهر لي قوة القول بإعمال بعض الحروف التي منع الأكثرون إعمالها، كإعمال (إلاّ) الاستثنائية، وإعمال حرف النّداء، وإعمال (لعلّ) الجرّ على لغة عُقيل.
- ظهر لي أنّ الخلاف في إعمال الأحرف الثلاثة المشبهة بـ(ليس) قد بلغ حدّ إنكار إعمالها تمامًا، وبعضهم أجازه قياسًا على المسموع، والحقّ أنّ أقواها في القياس (إنْ) وتليها (لات) فيما اختصت بالعمل فيه، وأقلّها (لا).
- عملُ (متى) على لغة هذيل ضعيف؛ إذ قد قيل باسميتها، وأنّها بمعنى وسط.
- ترجّح عندي أنّ مذهب سيبويه أنّ (لا) النافية للجنس لا عمل لها في الخبر مطلقًا، سواء أكان اسمها مركّبًا معها، خلافًا لما هو منسوب إليه.

فهرس المصادر والمراجع

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، وَد. رمضان عبد التواب، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- الاستغناء في الاستثناء، القرافي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط ١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الأغاني، أبو الفرج الأصفهاني، تحقيق: د. إحسان عباس وآخرَينِ، دار صادر، بيروت.
- أمالي ابن الشجري، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، ط ١، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ابن الأنباري، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف لـ(محمد محيي الدين عبد الحميد)، دار الفكر.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، ومعه عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٥، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
- الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب، تحقيق: د. إبراهيم محمد عبد الله، ط٣ ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م، دار سعد الدين، دمشق.
- البيان في غريب إعراب القرآن، ابن الأنباري، تحقيق: د. طه عبد الحميد طه، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- التبصرة والتذكرة، الصيمري، تحقيق: د. فتحي أحمد علي الدين، ط١، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م، مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان، -الجزء الرابع

والخامس- تحقيق: د. حسن هنداوي، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، دار القلم، دمشق.

- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان-الجزء الثامن- تحقيق: د. حسن هنداوي، ط١، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩ م، دار كنوز إشبيليا، الرياض.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش، تحقيق: د. علي محمد فاخر وآخرين، ط ٢، ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م، دار السلام، مصر.
- الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الحجة للقراء السبعة، الفارسي، تحقيق: د. عماد قدري، ط ١، ١٤٣٥هـ-٢٠١٥، دار الغد الجديد، القاهرة.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، البغدادي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط ٢، ١٤٠٢هـ-١٩٨١م، مكتبة الخانجي، مصر.
- الخصائص، ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، ١٣٧١هـ-١٩٥٢م، دار الكتاب العربي، بيروت.
- دراسة وتحليل اختيارات أبي حيان النحوية في كتابه التذييل والتكميل، د. أحمد عبد الله القاضي، ٢٠١٠م، دروب للنشر والتوزيع، عمّان.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، المالقي، تحقيق أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق.
- سر صناعة الإعراب، ابن جني، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، دار القلم، دمشق.
- شرح ألفية ابن مالك، ابن الناظم، تحقيق: د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت.

- شرح التسهيل، ابن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، وَد. محمد بدوي المختون، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م، هجر للطباعة والنشر.
- شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري، ومعه حاشية يس على التصريح، دار الفكر.
- شرح الجمل، ابن عصفور، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، المكتبة الفيصلية.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت.
- شرح شواهد المغني، السيوطي، لجنة التراث العربي، دار مكتبة الحياة، بيروت.
- شرح كافية ابن الحاجب، الرّضيّ، وضع حواشيه وفهارسه: د. إميل بديع يعقوب، ط ١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م، دار الكتب العلمية، بيروت.
- شرح الكافية الشافية، ابن مالك، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدي، مطبوعات جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة مكة المكرمة.
- شرح كتاب سيبويه، السيرافي- الجزء الثالث-، تحقيق: د. فهمي أبو الفضل، ط ٣، ١٤٣٥هـ-٢٠١٣م، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة.
- شرح كتاب سيبويه، السيرافي- الجزء الثامن-، تحقيق: مصطفى عبد السميع سلامة وَأشرف محمد فريد غنّام، ط ٣، ١٤٣٥هـ-٢٠١٣م، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة.
- شرح المفصل في صنعة الإعراب (التخمير)، الخوارزمي، تحقيق: د. عبد

الرحمن العثيمين، ط١، ١٩٩٠م، دار الغرب، بيروت.

- شرح المفصل، ابن يعيش، تحقيق: أحمد السيد سيد أحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة.
- العوامل المائة، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: أنور بن أبي بكر الداغستاني، ط١، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م، دار المنهاج، جدّة.
- الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتجب الهمداني، تحقيق: د. فهمي حسن النمر وَد. فؤاد علي مخيمر، ط١، ١٤١١هـ-١٩٩١م، دارالثقافة، الدوحة.
- كتاب سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط١، ١٤١١هـ-١٩٩١م، دار الجيل، بيروت.
- لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت.
- مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ج١٥، ع٢٦، صفر ١٤٢٤هـ.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف، وآخرين، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٣٨٦هـ، القاهرة.
- مختصر في شواذ القراءات، ابن خالويه، مكتبة المتنبي، القاهرة.
- المخصص، ابن سيده، تحقيق: د. محمد نبيل طريفي، ط ١، ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م، دار صادر، بيروت.
- المسائل البصريات، الفارسي، تحقيق: د. محمد الشاطر أحمد، ط ١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، مطبعة المدني القاهرة.
- المسائل الشيرازيات، الفارسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط١، ١٤٢٤هـ-

٢٠٠٤م، كنوز إشبيليا، الرياض.

- المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل، تحقيق: محمد كامل بركات، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م، جامعة الملك عبد العزيز، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة.
- معاني القرآن، الأخفش، تحقيق: د. عبد الأمير محمد أمين الورد، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، عالم الكتب، بيروت.
- معاني القرآن، الفراء، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي وَمحمد علي النجار، دار السرور، بيروت.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، تحقيق وشرح: د. عبد اللطيف محمد الخطيب، ط ١، ١٤٢٠- ٢٠٠٠م، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
- المفصل في علم اللغة، الزمخشري، تحقيق: د. محمد عز الدين السعيدي، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م، دار إحياء العلوم، بيروت.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، -الجزء الثاني- تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا، ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي-الجزء الثالث- تحقيق: د. عياد الثبيتي، ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي-الجزء الخامس- تحقيق: د. عبد المجيد قطامش، ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م، معهد البحوث العلمية

وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

- المقتضب، المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
- المقدمة الجزولية في النحو، الجزولي، تحقيق: د. شعبان عبد الوهاب محمد وآخرين، ١٩٨٨م، القاهرة.
- المقرب، ابن عصفور، تحقيق: أحمد الجواري وآخر، ط١، ١٣٩١هـ-١٩٧١م، المكتبة الفيصلية.
- النوادر في اللغة، أبو زيد الأنصاري، ط ٢، ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م، دار الكتاب العربي، بيروت.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م، مؤسسة الرسالة.

What Differed in the Operation of Letters

Dr. Ali bin Hassan bin Hashim Sarhani

Associate Professor in the Department of Arabic Language

Faculty of Arts - Taif University

Abstract

Arab grammarians focused on the theory of government. According to this theory, each particle governs a particular argument, a noun phrase or a verb phrase. Particles governing verbs allow government to be in accusative and jussive states. Government is in a genitive state when particles govern nouns. Other particles are non-governing except those resembling verbs such as the (inna) auxiliary set. This study investigates the following non-governing particles: (i) the resembling particles used with (lais) such as (la, lata, and in), (ii) the (la) of absolute negation, (iii) the (illa) of exception, (iv) (laʻalla), and (v) the vocative particle. It also discusses the different positions of grammarians on the role of this type of particles with regard to government theory. The findings of this study are discussed in the conclusion.

Key words:

differentiate, particle, government, govern, grammarian, difference